الأمم المتحدة S/2023/1075

مجلس الأمن

Distr.: General
2 January 2024
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

أولا - مقدمة

1 - يتناول هذا التقرير الفترة الممتدة من 30 حزيران/يونيه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 ويتضمّن استعراضاً عاماً للتّطورات والاتجاهات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وعن الأنشطة التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويسلط التقرير أيضا الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، ويتضمن مستجدات الحالة في حوض بحيرة تشاد، عملاً بقرار مجلس الأمن 2349 (2017).

ثانيا - التطورات والاتجاهات السائدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

2 - اتسمت الفترة المشمولة بالاستعراض بسرعة تغيُّر السياق الإقليمي حيث تصاعدت حدة التوترات السياسية وعدم الاستقرار، مثلما يدل على ذلك التغيير غير الدستوري لتشكيلة الحكومة في النيجر، ومحاولة الانقلاب في سيراليون، وعدم استقرار الوضع الأمني في منطقة الساحل الوسطى. فقد أُبلغ عن حالات تأخير في تنفيذ اتفاقات الفترة الانتقالية في كل من بوركينا فاسو وغينيا ومالي، وكذلك عن محدودية الحوار الذي جرى بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والسلطات الانتقالية في تلك البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت تقارير أن الحيز المدني والديمقراطي في تلك البلدان الثلاثة أصبح يخضع لقيود متزايدة. وكان للتطورات التي شهدها النيجر في أعقاب استيلاء الجيش على السلطة في 26 تموز/يوليه، من بين أمور أخرى، أكبر أثر على علاقات البلد مع الكتلة الإقليمية، حيث عمدت بوركينا فاسو ومالي والنيجر إلى تعزيز تضامنها وتعاونها في تحدٍّ للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. غير أن بعض البلدان واصلت مساعيها الرامية إلى توطيد الديمقراطية. فقد أجرت كوت ديفوار انتخابات محلية وانتخابات مجلس الشيوخ في أيلول/سبتمبر، فيما أجرت ليبريا انتخابات عامة في تشرين الأول/أكتوبر، وأجرت نيجيريا انتخابات لحكام الولايات خارج الدورة في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي سيراليون، انبثق عن حوار فيما بعد الانتخابات بوساطة دولية، بقيادة الاتحاد الأفريقي وأمانة الكومنولث والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إبرامُ اتفاق الوحدة الوطنية، الذي أدى إلى تسوية المأزق السياسي الذي أعقب صدور الحصيلة المتنازع عليها للانتخابات العامة للبلد التي أجريت في 24 حزيران/يونيه.

الرجاء إعادة استعمال الورق

3 - وعلى الصعيد الأمني، تعرَّض التقدم الذي شوهد في حوض بحيرة تشاد، نتيجةً للجهود الجماعية التي بذلتها الأطراف الفاعلة الإقليمية بدعم من منظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، للتعثر من جراء التطورات السياسية الأخيرة في النيجر وما أعقب ذلك من تعليق مشاركته في فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات. وعلاوةً على ذلك، تدهور الوضع الأمني في منطقة الساحل الوسطى باستمرار. وفي مالي، أدى تصاعد الاشتباكات بين الجماعات المسلحة الموقِّعة والقوات المسلحة المالية إلى تلاشي اتفاق السلام والمصالحة لعام 2015 تدريجياً، ولا سيما في سياق انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي انتهت ولايتها في 31 كانون الأول/ديسمبر. وأضاف إنشاء تحالف عسكري جديد بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر والإعلان عن انسحاب بوركينا فاسو والنيجر من جميع الآليات التي وضعتها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وقرار تشاد وموريتانيا التالي لذلك بحل المجموعة مستوياتٍ جديدة من التعقيد، حيث يُعاد تشكيل جميع الاستجابات الدولية والإقليمية. وفي غضون ذلك، واصلت البلدان الساحلية في خليج غينيا النهوض بتعاونها على الصعيد المدني والعسكري وجهودها الرامية إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية المعنية من أجل تعزيز القدرة المجتمعية على الصمود في وجه انتشار الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

4 - ولا يزال سياق المساعدات الإنسانية عموماً، لا سيما في منطقة الساحل، يثير قلقا بالغا حيث إن أكثر من 26 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة المنقِذة للحياة. وعلاوةً على ذلك، واصلت الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان شجبها لاعتقال واحتجاز وترهيب المتظاهرين ونشطاء حقوق الإنسان في خضم تقلُّص الحيز المدني في عدد من البلدان.

ألف - السياسة والحوكمة

5 - في بنن، وفي أعقاب حكم أصدرته المحكمة الدستورية في 19 تموز/يوليه، عيَّن حزب "الديمقراطيين" المعارضِ في البرلمان، ممثليه في اللجان الدائمة للجمعية الوطنية، منهياً بذلك حالة جمود إجرائي كان قائما في الجمعية منذ افتتاحها في شباط/فبراير. وجددت أيضا الأغلبية البرلمانية والمعارضة قيادتهما. ففي مؤتمر استثنائي عُقد في 9 أيلول/سبتمبر، انتخب حزب الكتلة الجمهورية الموالي للحكومة عبد الله بيو تشاني، وزير الدولة للتنمية وتنسيق العمل الحكومي، رئيساً له. وعيَّن حزب "الديمقراطيين"، في مؤتمره المعقود يومَي 14 و 15 تشرين الأول/أكتوبر، رئيس بنن السابق، توماس بوني يايي، رئيساً للحزب. وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر، التقى رئيس بنن، باتريس تالون، مع السيد بوني يايي لتباحُث شواغل حزب المعارضة بشأن المؤسسات الانتخابية وسجل الناخبين. وخلال تبادل الآراء الذي دار بينهما، وافق الرئيس على طلب المعارضة بإجراء تدقيق لسجل الناخبين. وفي غضون ذلك، ما زال اثنان من الشخصيات البارزة في المعارضة، هما رقية مادوغو وجويل أيفو، قيد الاحتجاز.

6 - وفي سياق التصدي لأزمة أمنية لم يسبق لها مثيل، أعطت السلطات الانتقالية في بوركينا فاسو الأولوية لاستعادة الأمن والسلامة الإقليمية إلى نصابهما. ففي 20 تموز/يوليه، وُضعت تدابير ضريبية جديدة، فُرضت بموجبها رسوم إضافية على الاتصالات السلكية واللاسلكية ونقل الأراضي لدرّ الإيرادات اللازمة للتصدي لحالة انعدام الأمن. وفي 27 أيلول/سبتمبر، ادعت السلطات أنها أحبطت محاولة انقلاب فبادرت إلى إجراء تعديلات في الأجهزة الأمنية. ولم تُستأنف بعدُ الاتصالات الرسمية مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الجدول الزمني للفترة الانتقالية.

7 - وفي كابو فيردي، واصلت الحكومة تنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية للفترة 2022-2026 وكثفت جهودها المبذولة لتنويع الاقتصاد. وتماشياً مع سياسة الانتقال الطاقي في البلد، وجهت السلطات الاستثمارات إلى صندوق للأمن المناخي والبيئة. وفي 25 أيلول/سبتمبر، الذي يصادف عيد الدستور، دعا رئيس كابو فيردي، خوسيه ماريا نيفيس، إلى تجديد الجهود الوطنية المبذولة لتوطيد الديمقراطية.

8 - وفي كوت ديفوار، أُجريت انتخابات البلديات والمناطق ومجلس الشيوخ في أجواء سلمية يومَي 2 و 16 أيلول/سبتمبر، على التوالي. وقد حصل تجمع الهوفيتيين من أجل الديمقراطية والسلام، الحزب الحاكم، على 123 من أصل 201 بلدية و 25 من أصل 31 منطقة و 56 من أصل 66 من أعضاء مجلس الشيوخ المنتَخبين. وخسر الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار المعارض مكاسبه، ولم يتمكن حزب الرئيس السابق، لوران غباغبو، وهو حزب الشعوب الأفريقية - كوت ديفوار، من الفوز بأي مقاعد في المناطق أو في مجلس الشيوخ. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تشارك فيها المعارضة في انتخابات مجلس الشيوخ بعد أن قاطعتها في عام 2018. وفي وقت لاحق، في 17 تشرين الأول/أكتوبر، عيَّن رئيس كوت ديفوار، الحسن واتارا، حكومةً جديدةً برئاسة روبرت مامبي بوغري، تضم ست نساء معيَّنات من أصل 31 وزيرا.

9 - وفي غامبيا، أُحرز تقدم في الإصلاحات المؤسسية في عدة مجالات، لا سيما في تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات. وقد شرعت الحكومة في أعمالها التحضيرية لإنشاء محكمة مختلطة، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومكتب تابع للمدعي الخاص، فيما بدأت لجنة رصد أنشأتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تقديمَ تقاريرها إلى الجمعية الوطنية. وفي الوقت نفسه، استمرت المشاورات بشأن جملة أمور من بينها الإصلاح الدستوري (قبل الاستفتاء الحكومي المزمع إجراؤه في عام 2024)، ومسألة الأثر الرجعي للحد الزمني الأقصى للولاية الرئاسية، والطابع العلماني للدولة، برعاية المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أقرت الجمعية الوطنية مشاريع قوانين رئيسية، أهمها مشروع القانون المتعلق بحظر تولي المناصب العامة الذي يمنع على الموظفين العموميين المسؤولين عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من تولّي مناصب، على النحو الذي أوصت به لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات، ومشروع القانون بشأن بتعويض الضحايا يرمي إلى تعويض الضحايا، ضمن مسائل أخرى.

10 - وأجرت اللجنة الانتخابية في غانا عملية تسجيل محدودة المدة للناخبين خلال ثلاثة أسابيع في أيلول/سبتمبر استعداداً للانتخابات الرئاسية لعام 2024. وفي 4 تشرين الثاني/نوفمبر، انتخب الحزب الوطني الجديد الحاكم، نائبَ الرئيسي، محمودو باوميا، زعيماً للحزب، بعد استقالة آلان جون كيريماتين، وزير التجارة والصناعة السابق، من الحزب وتأسيس حزبه، الحركة من أجل التغيير، لخوض الانتخابات. وسيواجه باوميا الرئيسَ السابق جون ماهاما المرشح الرئاسي عن حزب المؤتمر الوطني الديمقراطي، المعارِض الرئيسي. وفي خضم التحديات الاقتصادية السائدة، احتج عدد من جماعات الضغط والحزب الوطني الديمقراطي على ارتفاع تكاليف المعيشة، وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر، طالبت باستقالة محافظ البنك المركزي.

11 - وفي غينيا، لا تزال حالات عدم اليقين تكتنف تنفيذ خريطة الطريق للفترة الانتقالية في غضون المهلة المتفق عليها مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ففي أيلول/سبتمبر، في الذكرى الثانية لانقلاب عام 2021، وردت تقارير تفيد بأن أربعة أشخاص قُتلوا خلال الاحتجاجات التي دعا إليها حزب قوى غينيا الحية، بينما ظل الحظر المفروض على المظاهرات العامة عام 2022 سارياً. وفي 4 تشرين الثاني/نوفمبر، هاجمت مجموعة من الأفراد السجن الكائن في مقاطعة كالوم في كوناكري فأخرجت منه أربعة أفراد يحاكَمون حالياً

بتهمة الضلوع في الأحداث التي وقعت في كوناكري في 28 أيلول/سبتمبر 2009، من بينهم الرئيس السابق للمجلس العسكري لعام 2009، النقيب موسى داديس كامارا. وقد استسلم ثلاثة منهم أو ألقي عليهم القبض من جديد فيما لا يزال واحد هارباً، هو العقيد كلود بيفي. واعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر، تعطل الوصول إلى منابر وسائل التواصل الاجتماعي والتقاط إشارات العديد من المنافذ الإذاعية الخاصة. وعلاوةً على ذلك، طلبت الهيئة العليا للاتصالات، في كانون الأول/ديسمبر تعليق مجموعة من المنافذ الإعلامية من شركتَين للبث الإذاعي، هما "Canal +" و "Star Times"، لأسباب ذات صلة بالأمن القومي.

12 - وفي غينيا - بيساو، تم تنصيب أعضاء جدد في الجمعية الوطنية الشعبية في 27 أيلول/سبتمبر، وانتُخب دومينغوس سيمويس بيريرا، زعيمُ الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي، رئيساً للبرلمان بالإجماع. وفي 14 آب/أغسطس، أدت اليمين الدستورية حكومة جديدة مؤلفة من 19 عضوا بقيادة رئيس الوزراء، جيرالدو جواو مارتنز. وبدأت الدورة العادية الأولى للبرلمان في 14 تشرين الثاني/نوفمبر. غير أنه سرعان ما برزت التوترات بين القادة السياسيين على الرغم من التزامهم بالتعايش السياسي السلمي. وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر، أخرجت عناصر من الحرس الوطني مسؤولَين حكوميَين من زنزانات احتجازهما كانا قيد الحبس لدى الشرطة القضائية في إطار تحقيق لمكافحة الفساد. وفي 1 كانون الأول/ديسمبر، اندلعت اشتباكات مسلحة بين الحرس الرئاسي والحرس الوطني بسبب إخراج هذا الأخير للمسؤولَين بالقوة، مما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة عدة أشخاص بجروح. وفي 4 كانون الأول/ديسمبر، قام الرئيس عمر سيسوكو إمبالو، الذي اعتبر الأحداث محاولةً انقلابية، بحل البرلمان، وهي خطوة رفضها رئيس البرلمان، والتحالف البرلماني الحاكم، منتدى التحالف الجامع - تيرا رانكا، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والعديد من الجهات الفاعلة السياسية والمدنية الأخرى. وفي 12 كانون الأول/ديسمبر، أعاد الرئيس تعيين السيد مارتينز رئيساً للوزراء، ولكن فيما بعد، في 20 كانون الأول/ديسمبر، حل محله روي دوارتي باروس. وعلاوة على ذلك، أدت حكومة جديدة، في 21 كانون الأول/ديسمبر، اليمين الدستورية في سياق "المبادرة الرئاسية" أمام السيد إمبالو، تتألف من 24 وزيراً، من بينهم أربع نساء، وتسعة وزراء دولة، من بينهم امرأتان.

13 - وفي ليبريا، وبعد فترة لما قبل الانتخابات اتسمت بتوترات وحوادث عنف متفرقة، أُجريت الانتخابات الرئاسية والتشريعية في أجواء سلمية في 10 تشرين الأول/أكتوبر. وبلغت نسبة إقبال الناخبين ما يقرب من 79 في المائة. وفي أعقاب جولة الإعادة في انتخابات 14 تشرين الثاني/نوفمبر، خسر الرئيس الحالي، جورج مانيه وِياه، أمام منافسه السيد جوزيف بُوَاكاي. وحظي التنازل الذي قدمه الرئيس وِياه في 17 تشرين الثاني/نوفمبر، أي قبل ثلاثة أيام من إعلان النتائج النهائية، بإشادة واسعة النطاق من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي. وقد أُنشئ فريق رئاسي مشترك للفترة الانتقالية لغرض نقل السلطة.

14 - وفي مالي، أعلنت المحكمة الدستورية في 21 تموز/يوليه النتائج النهائية للاستفتاء الدستوري، الذي كشف عن تأييد حوالي 97 في المائة من المشاركين للدستور الجديد، الذي ينص على نظام رئاسي يشمل ولاية رئاسية لفترتين كحد أقصى، ومنح البرلمان صلاحيات معزَّزة، من بين بنود أخرى. وفي 25 أيلول/سبتمبر، أعلنت السلطات أنها ستنظم "بصفة استثنائية" الانتخابات الرئاسية إيذاناً بنهاية الفترة الانتقالية، مع إرجاء الانتخابات الإقليمية والتشريعية إلى "موعد آخر" تحدده السلطات المنتخَبة حديثاً. وعمدت سلطات الفترة الانتقالية إلى إرجاء الانتخابات الرئاسية التي كان من المزمع إجراؤها بدايةً يومَي 4 و 18 شباط/فبراير 2024، وفق الموعد المتفق عليه مع المجموعة الاقتصادية، "لأسباب فنية". وفي

غضـون ذلك، وقَّع وزراء خارجية بوركينا فاسـو ومالي والنيجر، في باماكو، في 17 أيلول/سـبتمبر، ميثاق ليبتاكو – غورما المُنشئ لتحالف دول الساحل، وذلك لتعزيز تعاونهم وتآزرهم تحسباً لأي عدوان خارجي.

15 – وفي موريتانيا، أعاد الرئيس محمد الشـيخ الغزواني، في 3 تموز/يوليه، تعيين محمد ولد بلال مسـعود رئيسـاً للوزراء، وأعلن بعد ذلك عن تشـكيل حكومة جديدة مؤلفة من 25 عضـوا، من بينهم خمس نسـاء. وفي ختام سـلسـلة من جهود الحوار المبذولة برعاية الحكومة، وقَّعت أحزاب المعارضـة، وهي تكتل القوى الديمقراطية واتحاد قوى التقدم وحزب الإنصـاف، الحاكم، في 21 أيلول/سـبتمبر، "ميثاقا جمهوريا"، التزمت فيه بتحديد خريطة طريق مشتركة قبل الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في حزيران/يونيه 2024. وفي 18 تشـرين الأول/أكتوبر، تم حل الأحزاب السـياسـية التي أخفقت في الحصـول على 1 في المائة من الأصوات خلال الانتخابات البلدية الأخيرة. وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر، طالب المدعي العام بإصدار حكم بالسـجن لمدة 20 عاما في حق الرئيس السـابق عبد العزيز، فيما يتعلق بمحاكمته بتهمة الفسـاد التي بدأت في كانون الثاني/يناير 2023.

16 – وفي النيجر في 26 تموز/يوليه، أعلن الفريق أول عبد الرحمن تياني، وهو قائد سـابق للحرس الرئاسـي، تنصـيب نفسـه رئيساً للدولة ورئيساً للمجلس الوطني لحماية الوطن المشكَّل حديثاً. وعمد الحرس الرئاسي إلى احتجاز الرئيس محمد بازوم مع أسرته ومسؤولين حكوميين آخرين. وردا على ذلك، أدان رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا، في مؤتمر قمة اسـتثنائي عُقد في 30 تموز/يوليه، "محاولة الانقلاب"، ففرضـوا جزاءات اقتصـادية ومالية، وهددوا باستخدام القوة، إذا اقتضـى الأمر، لاستعادة النظام الدسـتوري إلى نصـابه. وبينما يظل السـيد بازوم رهن الاحتجاز غير القانوني، عيَّن المجلس الوطني في 7 آب/أغسـطس لامين زين علي مهامان رئيساً للوزراء، وفي 19 آب/أغسـطس، أعلن الفريق أول تياني من جانب واحد فترة انتقالية إلى حُكم مدني مدتها ثلاث سـنوات وخريطة طريق يُتوخى أن يجري في إطارها حوار وطني. وبالإضافة إلى ذلك، أمرت سلطات المجلس الوطني في 10 تشرين الأول/أكتوبر منسقَ الأمم المتحدة المقيم بمغادرة النيجر في غضون 72 ساعة.

17 – وفي 21 آب/أغسطس، أدت حكومة مؤلفة من 48 وزيراً، منهم تسع نساء، اليمين الدستورية أمام رئيس نيجيريا، بولا أحمد تينوبو. وفي خضم استياء واسع النطاق وتهديدات بالإضراب بسبب غلاء المعيشة، أعلنت الحكومة عن اتخاذ بعض التدابير، شـملت توسـيع نطاق الدعم المالي المقدم للأسـر الضـعيفة، للتخفيف من أثر إلغاء إعانات الوقود. وفي 6 أيلول/سـبتمبر، وفي أعقاب عدة منازعات تتعلق بالانتخابات التي أُجريت في 25 شـباط/فبراير، أيدت محكمة التماسـات الطعن في الانتخابات الرئاسـية انتخابَ السـيد تينوبو. وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر، أُجريت انتخابات حكام الولايات خارج الدورة في ولايات بايلسا وإيمو وكوغي اقترنت بتدنِّي نسبة إقبال الناخبين على نطاق جميع الولايات الثلاث. وأعلنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات فوز مرشِّـحي الحزب الحاكم، وهو مؤتمر جميع التقدميين، في ولايتَي إيمو وكوغي، وفوز مرشـح الحزب المعارض، وهو حزب الشعب الديمقراطي، في ولاية بايلسا.

18 – وفي السـنغال، أشـادت الجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا بإعلان الرئيس، ماكي سـال، في 3 تموز/يوليه، أنه لن يترشـح للانتخابات الرئاسـية المزمع إجراؤها في شـباط/فبراير 2024، مشـيرةً إلى أنها سـاهمت في تهدئة التوترات الاجتماعية والسـياسـية في البلد. وفي 9 أيلول/سـبتمبر، أعلن السـيد سـال عن تقديم رئيس الوزراء، أمادو با، مرشحاً عن الائتلاف الحاكم للانتخابات الرئاسية، ولاحقاً، في 11 تشرين الأول/أكتوبر، عيَّن حكومة جديدة. غير أن أحزاب المعارضـة وهيئات المجتمع المدني واصـلت إثارة شـواغل

بشأن مدى استيعاب الانتخابات المقبلة للجميع. فزعيم المعارضة، عثمان سونكو، وبسبب صدور حكم إدانة ضده في 1 حزيران/يونيه بتهمة "إفساد الشباب"، استُبعد من القائمة الانتخابية، فأصبح بذلك غير مؤهل للترشح. وبعد سلسلة من الإجراءات القضائية، أصدرت محكمة في داكار في 14 كانون الأول/ديسمبر أمراً بإدراج اسم السيد سونكو مجدداً إلى القائمة الانتخابية. وفي 25 كانون الأول/ديسمبر، أعلن رئيس حزب "السنغال إلى الأمام"، مصطفى مامبا غيراسي، قرار الحزب تقديم السيد سونكو مرشحاً عنه في الانتخابات الرئاسية لعام 2024. وفي غضون ذلك، قدم السيد سونكو بشكل مستقل ملف ترشيحه إلى المجلس الدستوري، على الرغم من عدم امتلاكه وثائق التزكية اللازمة.

19 - وفي سيراليون، وقّعت الحكومة والمؤتمر الشعبي العام، وهم الحزب الرئيسي في المعارضة، في 18 تشرين الأول/أكتوبر، اتفاق الوحدة الوطنية، لتنتهي بذلك حالة الجمود لما بعد الانتخابات التي استمرت أربعة أشهر، وذلك بعد حوار بينهما بوساطة من الاتحاد الأفريقي وأمانة الكومنولث والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، برعاية اللجنة المستقلة للسلام والتماسك الوطني. وقد نصَّ الاتفاق، في جملة أمور، على إنهاء مقاطعة المؤتمر الشعبي العام لهياكل الحكم في البلد وإنشاء لجنة مشتركة بين الأحزاب معنية بمراجعة النظام الانتخابي والهيئات الإدارية. وكانت اللجنة قد أُنشئت في 21 تشرين الثاني/نوفمبر، بقيادة ثلاثية الأطراف تتألف من الحكومة والمؤتمر الشعبي العام والأمم المتحدة. ولا تزال الجهود جارية لإعداد اختصاصات اللجنة. وفي غضون ذلك، شنّ أفراد مجهولو الهوية هجوماً في 26 تشرين الثاني/نوفمبر على منشآت عسكرية وأماكن أخرى في فريتاون. وعلى الرغم من أن تصدِّي قوات الأمن الحكومية للهجوم واعتقال بعض الجناة، فقد أسفر الهجوم عن مقتل ما لا يقل عن 19 شخصا، وسرقة أسلحة وذخائر، وإطلاق سراح أكثر من 890 1 سجينا. وفي 2 كانون الأول/ديسمبر، وصف السيد بيو الأحداث بأنها "محاولة انقلاب فاشلة". ويرد اسم الرئيس السابق، إرنست باي كوروما، ومساعدون مقرَّبون له ضمن المشمولين بالتحقيقات الجارية في تلك الأحداث.

20 - وفي توغو، أُحرز تقدم في الأعمال التحضيرية للانتخابات التشريعية والإقليمية المقبلة. وفي 20 تموز/يوليه، أصدرت اللجنة المستقلة للانتخابات سجل الناخبين. وفي 22 تموز/يوليه، أعلن الحزب المعارض، التحالف الوطني من أجل التغيير، الذي كان قد قاطع الانتخابات التشريعية لعام 2018، استعداده للمشاركة في الانتخابات المقبلة. وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت المنظمة الدولية للفرنكوفونية أن السجل الانتخابي في توغو "موثوق به بما يكفي" بعد مراجعة خارجية خضع لها في الفترة من 20 إلى 27 تشرين الأول/أكتوبر. غير أن الحكومة أعلنت في 25 تشرين الثاني/نوفمبر أن الانتخابات التشريعية والإقليمية، التي كانت مقررة أصلاً في عام 2023، ستُجرى، بدلاً من ذلك التاريخ، قبل نهاية الربع الأول من عام 2024. وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر، انتقد حزب الحركة من أجل الأغلبية للشعب، المعارض، قرار الحكومة بإرجاء الانتخابات، محذِّراً من مغبة أن يؤدي هذا التأخير إلى فراغ مؤسسي. وفي تطورات أخرى، أجرى رئيس البلد، فور إيسوزيمنا غناسينغبي، في 8 أيلول/سبتمبر، تعديلا وزاريا لحكومته، شمل إدخال تغييرات على الوزارات الرئيسية مثل وزارات الإدارة الإقليمية، والاتصال، والأمن.

21 - وفي هذا السياق، عقدت هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اجتماعاً في 10 كانون الأول/ديسمبر. وفي بيانها الختامي المنبثق عن الاجتماع، حثت الهيئةُ السنغال، في جملة أمور، على مواصلة إعطاء الأولوية لمبدأَي الشمولية والشفافية في ضوء الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في شباط/فبراير 2024، وطلبت تنفيذ اتفاق الوحدة الوطنية في سيراليون في الوقت المحدد،

ودعت إلى الامتثال الصارم للدستور والتعجيل بإعادة جميع المؤسسات الوطنية في غينيا – بيساو إلى نصابها. وعلاوةً على ذلك، مددت الهيئة ولاية بعثتَي تحقيق الاستقرار في غامبيا وغينيا – بيساو التابعتين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمدة سنة أخرى، وقررت إيفاد بعثة أمنية تابعة للجماعة الاقتصادية إلى سيراليون للمساعدة في تحقيق الاستقرار في البلد. وفيما يتعلق بالنيجر، أدانت الهيئة استمرار احتجاز السيد بازوم وأسرته، وأنشأت لجنة مؤلفة من رؤساء الدول للتواصل مع المجلس الوطني لحماية الوطن وسائر الجهات صاحبة المصلحة والاتفاق على خريطة طريق لاستعادة النظام الدستوري إلى نصابه. واستثنت الهيئة كذلك رؤساء البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ورؤساء وزرائها ووزراء خارجيتها من حظر السفر وغيره من الجزاءات الفردية.

باء – الحالة الأمنية

22 – اتسمت الحالة الأمنية العامة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بوقوع هجمات مستمرة على أهداف عسكرية ومدنية، لا سيما على أيدي جماعة نصرة الإسلام والمسلمين المنضوي تحت لواء تنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، الناشط في منطقة ليبتاكو – غورما (بوركينا فاسو ومالي والنيجر)، التي تخضع إلى حد كبير لسيطرة جماعات متطرفة عنيفة، والجماعات المسلحة، وقُطَّاع الطرق. فقد كانت الحالة الأمنية الهشة وخطر تمدُّد الإرهاب نحو البلدان الساحلية وعدم الاستقرار السياسي، لأسباب منها انتشار التغييرات غير الدستورية التي تجريها الحكومات في مالي (2020 و 2021) وبوركينا فاسو (انقلابان في عام 2022) والنيجر (2023) عواقب بعيدة المدى على السلام والأمن في منطقة غرب أفريقيا.

23 – وفي أعقاب انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي اعتباراً من 1 تموز/يوليه، واجهت مالي تصاعدا مفاجئا في الاشتباكات بين القوات المسلحة المالية، المدعومة بأفراد الأمن الأجانب، والحركات المشمولة بالإطار الاستراتيجي الدائم للسلام والأمن والتنمية، بقيادة تنسيقية الحركات الأزوادية، وذلك بشأن تسليم معسكرات البعثة المتكاملة الواقعة في شمال مالي. وكان لذلك تأثير سلبي على السكان المدنيين وسلامة أفراد البعثة المتكاملة. وقد عمدت القوات المسلحة المالية، بفضل ما لها من قدرات قتالية معزَّزة، إلى شن هجوم في 2 تشرين الأول/أكتوبر على طول محور غاو – كيدال، وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر، تمكنت من بسط سيطرتها على منطقة النفيس، التي كانت خاضعة سابقاً لسيطرة تنسيقية الحركات الأزوادية. وفي أعقاب الانسحاب المسرَّع للبعثة المتكاملة من معسكراتها في تيساليت وأغيلهوك وكيدال، أُفيد بأن القوات المسلحة المالية احتلت المخيم الواقع في تيساليت، فيما احتلت تنسيقية الحركات الأزوادية مخيم أغيلهوك. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر، أفادت تقارير أن تنسيقية الحركات الأزوادية دخلت المخيم الواقع في كيدال وقامت بنهبه بعد وقت قصير من رحيل البعثة المتكاملة. وفي 14 تشرين الثاني/نوفمبر، استعادت القوات المسلحة المالية سيطرتها على كيدال بدعم من أفراد أمن أجانب، وبعد أيام من الاقتتال العنيف مع حركات الإطار الاستراتيجي الدائم للسلام والأمن والتنمية، التي تراجعت لاحقاً إلى خارج كيدال، وأصدرت بيانا عاما دعت فيه "جميع مكونات منطقة أزواد إلى التعبئة الدائمة". وفي 20 كانون الأول/ديسمبر، أفادت تقارير أن الحركات المشمولة بالإطار الاستراتيجي الدائم للسلام والأمن والتنمية قررت فرض حصار كامل على جميع المنتجات وجميع وسائل النقل طول المحاور الممتدة من الحدود مع الجزائر إلى مدن ميناكا وكيدال وغاو وتمبكتو وتاوديني. وفي أثناء ذلك، عيَّنت السلطات حاكماً جديداً لمنطقة كيدال.

24 - وظلت بوركينا فاسو بؤرة الهجمات التي ينفّذها ذوو نزعة التطرف العنيف في منطقة الساحل، حيث شنت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى هجمات على المتطوعين في صفوف قوات الدفاع وقوات الدفاع المدني. فعلى الرغم من تكثيف العمليات العسكرية، لا يزال أكثر من 40 في المائة من المنطقة خارجاً عن سيطرة الدولة. ووفقا لما جاء في مشروع البيانات المتعلقة بمواقع وأحداث النزاعات المسلحة، فإن إجمالي الوفيات في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2022 إلى أيلول/سبتمبر 2023 تضاعف تقريباً، إذْ بلغ 510 6 قتلى، مقارنةً مع 310 3 قتلى في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وشن مسلحون هجمات كبيرة في 5 تموز/يوليه في سورغا، بالمنطقة الشرقية، وفي 7 تموز/يوليه في كوغوسابلوغو، بالمنطقة الشمالية الوسطى، مما أسفر عن مقتل 31 مدنيا ومن متطوعي قوات الدفاع وتشريد أعداد كبيرة من السكان؛ وفي 19 آب/أغسطس في سانغا، بالمنطقة الوسطى الشرقية، مما أسفر عن مقتل 5 ضباط شرطة؛ وفي 4 أيلول/سبتمبر في كومبري، بالمنطقة الشمالية، مما أسفر عن مقتل 17 جندياً و 36 من متطوعي الدفاع المدني.

25 - وفي النيجر، أدى استيلاء الجيش على السلطة في 26 تموز/يوليه إلى إعادة تشكيل تعاون البلد في المجال العسكري، لا سيما إنهاء تعاونه العسكري مع فرنسا وتعليقه مع الولايات المتحدة الأمريكية. وبالإضافة إلى ذلك، أدى تزايد التوتر بين بنين والنيجر إلى تعليق اتفاقية التعاون الأمني الثنائية لعام 2022 في 12 كانون الأول/سبتمبر. وعلَّقت النيجر أيضا مشاركتها في القوة المشتركة المتعددة الجنسيات وانسحبت من آليات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وقد زاد عدد الهجمات، ومعظمها ضد أهداف عسكرية وحكومية، التي أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى مسؤوليته عنها، منذ أحداث 26 تموز/يوليه. وفي 2 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن المجلس الوطني لحماية الوطن مقتل 29 جنديا وإصابة اثنين آخرين بجروح في هجوم وقع شمال غرب تاباتول، بمنطقة تيلابيري، على مقربة من الحدود مع مالي، وأُعلن حداد وطني لمدة ثلاثة أيام.

26 - وقد أسهمت عمليات مكافحة التمرد الجارية التي تنفّذها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في تحسين البيئة الأمنية في حوض بحيرة تشاد على الحدود مع نيجيريا، مما أدى إلى انخفاض عدد الوفيات المرتبطة بالهجمات الإرهابية بفضل الجهود المشتركة المبذولة مع القوات المسلحة النيجيرية. غير أن انعدام الأمن الناجم عن وجود الجماعات المسلحة الإجرامية التي تنفّذ عملياتها أساساً في ولايتَي زامفارا وسوكوتو في شمال غرب نيجيريا، وبدرجة أقل في ولايات بينو وبلاتو ودلتا الواقعة في المنطقتين الوسطى والجنوبية، ظل مرتفعا. وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، أسفرت غارة جوية عسكرية، وصفتها السلطات بأنها حادث "عرضي"، عن مقتل أكثر من 85 شخصا في قرية تودون بيري بولاية كادونا في المنطقة الشمالية الغربية. وكان الحادث قد وقع أثناء تنفيذ القوات الجوية لعمليات مكافحة الإرهاب في المنطقة.

27 - وفي أثناء ذلك، واصلت بنن تسجيل وقوع هجمات في مقاطعتَي أليبوري وأتاكورا بالمنطقة الشمالية. وأسفر هجوم شنته جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في 14 أيلول/سبتمبر عن مقتل جنديَين ومأمور حراج في منطقة داساري - بورغا في متنزه بيندجاري الوطني. وفي توغو المجاورة، قُتل 12 جنديا إثر تعرُّض قافلة عسكرية لكمين في محافظة كبيندجال في 17 تموز/يوليه. وفي 27 أيلول/سبتمبر، أعلنت بنن وتوغو انطلاق مشروع عابر للحدود يرمي إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود وذلك من خلال المشاركة المجتمعية عبر الحدود، والإدارة المشتركة للموارد الطبيعية، وإتاحة سبل الحصول على الخدمات.

28 - وبعد انخفاض حالات القرصنة والسطو المسلح في البحر على مدى السنوات الماضية، أصبحت حوادث انعدام الأمن البحري في خليج غينيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير تتخذ مسارا تصاعديا. ففي المجال البحري لغرب أفريقيا، سُجلت ثمانية حوادث قرصنة وسطو مسلح في البحر. وعلى سبيل المقارنة، أُبلغ عن وقوع خمسة حوادث من هذا القبيل في الفترة بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر 2022. غير أنه سيتعين جمع المزيد من البيانات، التي تغطي فترة أطول، قبل أن يتسنى تأكيد هذا الاتجاه التصاعدي تماماً.

جيم - السياق الاجتماعي والاقتصادي

29 - ظل السياق الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة يطرح صعوبات. فوفقا لما ذكره صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي فيها من 3,9 في المائة في عام 2022 إلى 3,3 في المائة في عام 2023، حيث ما زالت ضغوط التضخم تؤثر سلباً على الطلب الدولي، وتزيد من تكاليف الاقتراض وتؤثر على أسعار الصرف على الصعيد الإقليمي. وظلت بلدان المنطقة تواجه حالة مديونية حرجة متوسطة إلى مرتفعة في عام 2023 بسبب ارتفاع تكاليف الاقتراض، وانخفاض الحيز المالي، ومحدودية فرص النفاذ إلى الأسواق المالية.

30 - وأشار البنك الدولي أيضا إلى الآثار السلبية الناجمة عن التغيير غير الدستوري للحكومة في النيجر، في خضم الأداء الضعيف للقطاع الزراعي، وتوقَّع انخفاض النمو من 6,9 إلى 2,3 في المائة في الناتج الإجمالي المحلي في عام 2023 إذا أُبقي على العقوبات ووقف المساعدات الإنمائية. وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن المجلس الوطني لحماية الوطن عن خفض بنسبة 40 في المائة في ميزانية عام 2023، متذرِّعاً في ذلك بتأثير الجزاءات المفروضة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتعليق المساعدات الدولية. وأدى أيضا استمرار النزاعات العابرة للحدود في معظم أنحاء المنطقة إلى آثار وخيمة على اقتصاد المجتمعات المحلية، حيث قلَّصت الأنشطة الاقتصادية المحلية وأعاقت الأنشطة التجارية الرسمية وغير الرسمية عبر الحدود في المنطقة، مما جعل الملايين من الاشخاص يفقدون سبل معيشتهم.

دال - سياق العمل الإنساني

31 - ظلت الحالة الإنسانية مثار قلق بالغ واستمرت في التدهور، لا سيما في وسط منطقة الساحل، حيث ساهم عدم الاستقرار السياسي والعنف ضد المدنيين في ارتفاع مستويات الاحتياجات الإنسانية وسط تضاؤل الموارد المخصصة للمساعدات الإنسانية وغير ذلك من التحديات التشغيلية. وحسب ما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يحتاج 26,1 مليون شخص في منطقة الساحل إلى المساعدة الإنسانية والحماية في عام 2023، أي بزيادة نسبتها 23 في المائة عن عددهم في السنة السابقة. وكان ما يقارب 5,3 ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في بوركينا فاسو ومالي والنيجر حتى كانون الأول/ديسمبر 2023، فيما كان 1,8 مليون طفل يعانون سوء التغذية الحاد الوخيم في جميع أنحاء هذه المنطقة دون الإقليمية.

32 - ووفقا لما ذكرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بلغ العدد الإجمالي للاجئين وطالبي اللجوء في جميع أنحاء هذه المنطقة حوالي 684 542 شخص حتى 24 كانون الأول/ديسمبر 2023. وبالإضافة إلى ذلك، وبسبب الأزمة الأمنية، سُجل في موريتانيا ما مجموعه 870 104 لاجئا من مالي، مع وجود عدد إضافي من رعايا مالي قدرهم 276 3 شخصا ينتظرون تسجيلهم. وحتى 14 كانون الأول/ديسمبر، بلغ عدد المشردين داخليا في بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا ما يقرب من خمسة ملايين شخص.

33 - وفي أثناء ذلك، لا تزال هناك تحديات خطيرة تتعلق بفرص الحصول على الخدمات الأساسية. فحتى 14 كانون الأول/ديسمبر 2023، كانت أكثر من 400 8 مدرسة و 470 مركزا صحيا لا تزال معطَّلة في بوركينا فاسو ومالي والنيجر بسبب العنف وانعدام الأمن وتحديات أخرى. وظلت حماية أشد الفئات ضعفاً أولوية رئيسية، حيث ظلت النساء والفتيات في بعض المناطق يواجهن مخاطر عالية في التعرُّض للاختطاف والعنف الجنسي والجنساني.

34 - وظلت بيئة عمل الوكالات الإنسانية بالغة التعقيد بسبب انعدام الأمن والصعوبات اللوجستية وغير ذلك من التحديات التشغيلية. فمنذ مستهل عام 2023، قُتل سبعة من عمال الإغاثة أثناء مزاولتهم لمهامهم في بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا. وعلى الرغم من هذه التحديات، واصلت وكالات الإغاثة تقديم خدماتها، حيث تسنى لها إيصال المساعدة إلى حوالي 9 ملايين شخص من أصل 17,5 مليون نسمة كانوا مستهدفين بالمساعدات الإنسانية في جميع أنحاء منطقة الساحل بحلول نهاية الربع الثاني من عام 2023.

35 - ومن إجمالي احتياجات التمويل البالغ قدرها 3,5 بلايين دولار لخطط الاستجابة الإنسانية لعام 2023 الخاصة ببوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا، لم يُستلم إلا ما نسبته 36 في المائة حتى منتصف كانون الأول/ديسمبر 2023، وهو ما أدى إلى أوجه نقص خطيرة في إيصال المساعدات وترك الملايين من الأشخاص، خاصة النساء والأطفال، في حاجة إلى دعم حيوي.

هاء - حقوق الإنسان

36 - لوحظت بعض التطورات الإيجابية فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية. ففي غينيا، استؤنفت في 3 تشرين الأول/أكتوبر إجراءات المحاكمة بشأن الجرائم التي ارتُكبت في كوناكري خلال حادثة الاستاد التي وقعت في 28 أيلول/سبتمبر 2009، وذلك على الرغم من التحديات التي شملت الإضرابات، ونقص التمويل، والشواغل المتعلقة بحماية الضحايا والشهود. ومع ذلك، استمر المدافعون عن حقوق الإنسان في شجب تقلص الحيز المدني في العديد من البلدان. وفي السنغال، أصدرت منظمات حقوق الإنسان بيانات نددت فيها برفض السلطات المتكرر السماح بتنظيم المظاهرات العامة، ودعت إلى إطلاق سراح الأشخاص الذين احتُجزوا في أعقاب الاحتجاجات التي وقعت في الفترة بين آذار/مارس وحزيران/يونيه 2023. وفي النيجر، نددت الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان بمواصلة الاحتجاز غير القانوني للسيد بازوم ومسؤولين حكوميين، وكذلك اعتقال مدوِّنة ومبلِّغة عن المخالفات واحتجازها لمدة أسبوع من جانب عناصر الأمن في 30 أيلول/سبتمبر. وفي موريتانيا، انتقدت مبادرةُ انبعاث الحركة الانعتاقية، في 1 تشرين الأول/أكتوبر، حملةً شنتها الشرطة على مظاهرتها التي أقيمت في 27 أيلول/سبتمبر احتجاجا على اعتقال ناشط مناهض للعبودية ورفع الحصانة البرلمانية عن عضو في البرلمان وسجنه. وفي غينيا - بيساو، لا يزال الأشخاص الذين اعتُقلوا على خلفية الانقلاب الفاشل في 1 شباط/فبراير 2022 رهن الاحتجاز المطول دون محاكمة.

37 - وتزايدت المخاوف بشأن حرية الصحافة واعتقال الصحفيين. وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر، نظمت جهات إعلامية في غينيا احتجاجا للمطالبة برفع القيود المفروضة على الوصول إلى صحيفة إلكترونية، مما أدى إلى اعتقال 13 صحفيا. وفي 9 تشرين الثاني/نوفمبر، وُجهت إلى مادي جوبارته، وهو ناشط مجاهر بآرائه، ثلاث تهم في غامبيا تتعلق بـ "نية التحريض على الفتنة، والتحريض على العنف، والبث الكاذب والمعلومات الكاذبة". وقد أطلق سراحه منذ ذلك الحين بكفالة.

38 - وظل انعدام الأمن السائد له آثار كبيرة على حقوق الإنسان، لا سيما على الحق في التعليم، مما زاد من تعرض الأطفال غير الملتحقين بالمدارس للتجنيد على أيدي الجماعات المسلحة غير التابعة للدول، وللاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفي مالي، قدم رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى المجلس الوطني الانتقالي في 2 تشرين الثاني/نوفمبر التقريرَ المتعلق بحقوق الإنسان لعام 2022، وأبرز فيه انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المدنيين والقوات الوطنية وحالة الأطفال، الذين يُحرم الآلاف منهم من حقهم في التعليم بالنظر إلى إغلاق 000 1 مدرسة نتيجة لانعدام الأمن.

واو - الشؤون الجنسانية

39 - أُحرِز تقدمٌ في مجال تمثيل المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية في سيراليون وكوت ديفوار، وذلك تمشيا مع سياسات العمل الإيجابي لكل منهما. وفي كوت ديفوار، شكلت النساء 32 و 34 في المائة من المرشحين في الانتخابات الإقليمية والبلدية على التوالي، حيث تجاوزت هذه النسبة الحصة البالغة 30 في المائة المنصوص عليها في قانون التكافؤ لعام 2019. ولأول مرة، انتُخبت امرأة رئيسةً لمجلس الشيوخ، وعُيّنت امرأة أخرى رئيسة للمحكمة الدستورية. وفي أعقاب الانتخابات البرلمانية التي أقيمت في سيراليون في 24 حزيران/يونيه، حصلت المرشحات على 41 مقعدا من أصل المقاعد المتاحة البالغ عددها 135 مقعدا، وعُيّنت 22 امرأة في مجلس الوزراء الذي يتألف من 64 عضوا، وذلك امتثالا لقانون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الصادر في كانون الثاني/يناير 2023.

40 - وفي المقابل، على الرغم من جهود الدعوة المستمرة التي تبذلها الجماعات النسائية، لم يُعتمد في موريتانيا مشروعُ قانون مكافحة العنف ضد النساء والفتيات. وفي أعقاب استيلاء الجيش على السلطة في النيجر، ألغت سلطات الأمر الواقع وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون المرأة ودمجت الحقيبة مع وزارة الصحة.

ثالثا - أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

ألف - المساعي الحميدة والمهام الخاصة التي اضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

41 - قام الممثل الخاص، لدى توليه مهامه، بجولة تعريفية إقليمية تواصل فيها مع رؤساء الدول والمنظمات دون الإقليمية على خلفية الحالة السريعة التطور والتعقيد. وقام أيضا ببعثات المساعي الحميدة لدعم إجراء انتخابات سلمية، ومرافقة بلدان المنطقة في جهودها الرامية إلى إجراء إصلاحات سياسية والتصدي للتحديات الأمنية، فضلا عن المساعدة في النهوض بمبادرات الوساطة التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

42 - وشارك الممثل الخاص في الدورتين العاديتين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقودتين في 9 تموز/يوليه و 10 كانون الأول/ديسمبر، وكذلك في الدورتين الاستثنائيتين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الحالة في النيجر المعقودتين في 30 تموز/يوليه و 10 آب/أغسطس، واللتين دعا خلالهما إلى الحوار وتنسيق العمل. ونظرا لعدم وجود حوار فعال بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية سياسية، واصل الممثل الخاص الاضطلاع بأنشطته الدبلوماسية مع القادة الإقليميين لتحديد سبل كسر الجمود، مما أفضى إلى قرار اتخذته

هيئة رؤساء الدول والحكومات بإعفاء الرؤساء الانتقاليين ورؤساء الوزراء ووزراء الخارجية من حظر السفر وغيره من الجزاءات الفردية المحددة الأهداف. واجتمع الممثلُ الخاص مع جهات منها رئيس غانا، نانا أكوفو - أدو، في 31 تموز/يوليه، ومع رئيس موريتانيا، محمد الغزواني، في 17 آب/أغسطس و 23 تشرين الأول/أكتوبر، ومع رئيس توغو، فور إيسوزيمنا غناسينغبي، في 14 أيلول/سبتمبر، ومع وزير الشؤون الخارجية في بنن في 13 أيلول/سبتمبر، وذلك لبناء توافق في الآراء بشأن الاستجابات الإقليمية. وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع الممثل الخاص مع وزراء الشؤون الخارجية في بوركينا فاسو وتوغو ومالي ووزير الشؤون الخارجية الذي عينه المجلس الوطني لحماية الوطن في النيجر، ودعا إلى استئناف الحوار بين البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإلى إيجاد حل سياسي للأزمة في النيجر.

43 - وللمضي قدما بالعمليات الانتقالية، زار الممثل الخاص غينيا في 17 و 18 تموز/يوليه لإجراء مشاورات مع رئيس الوزراء وغيره من المحاورين. وكرر تأكيد الأهمية التي يكتسيها إجراءُ عملية انتقالية شاملة والدور الرئيسي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي. وفيما يتعلق بالنيجر، حافظ على اتصال وثيق مع المجلس الوطني لحماية الوطن وزار النيجر في 18 و 19 آب/أغسطس للتوصل إلى حل سلمي للأزمة. وقام الممثل الخاص في 5 و 6 تشرين الأول/أكتوبر بزيارة أوغادوغو لتيسير الحوار مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وعلاوة على ذلك، زار الممثل الخاص نيجيريا من 29 إلى 31 تموز/يوليه، وفي 10 و 11 آب/أغسطس، ومن 25 إلى 29 أيلول/سبتمبر، ومن 5 إلى 11 كانون الأول/ديسمبر، واجتمع مع جهات منها وزير الشؤون الخارجية في نيجيريا، يوسف توغار، ورئيس نيجيريا السابق، عبد السلام أبو بكر، بصفته رئيس مجلس السلام الوطني ومبعوث رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى النيجر وغيرهم لإجراء مناقشات بشأن القضايا الوطنية والإقليمية.

44 - وفي أعقاب قرار مجلس الأمن إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، زار الممثل الخاص مالي من 2 إلى 4 آب/أغسطس ومن 28 إلى 30 آب/أغسطس لتبادل الآراء مع الحكومة الانتقالية بشأن دور محتمل لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في مرحلة ما بعد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بما في ذلك تقديم الدعم لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وأكد مجددا التزام الأمم المتحدة المستمر تجاه مالي مع تشجيع السلطات الانتقالية على استئناف الحوار مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وسافر إلى الجزائر في الفترة من 29 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر ودعا السلطات الوطنية إلى دعم العمل الدبلوماسي مع مالي والنيجر.

45 - ولتعزيز العمليات الانتخابية السلمية والشاملة، اضطلع الممثل الخاص بعدة بعثات للمساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية في ليبريا وسيراليون. وواصل العمل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي من أجل الخروج من المأزق السياسي الذي أعقب انتخابات 24 حزيران/يونيه في سيراليون، وأوفد قدرات الدعم التقني إلى الحوار المشترك القائم عن طريق الوساطة. وقبل الانتخابات الرئاسية في ليبريا، قام الممثل الخاص، في شراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بأربع بعثات للمساعي الحميدة في مونروفيا من 14 إلى 16 آب/أغسطس، ومن 4 إلى 6 تشرين الأول/أكتوبر، ومن 9 إلى 12 تشرين الأول/أكتوبر، ومن 13 إلى 15 تشرين الثاني/نوفمبر. وعلى خلفية التوترات المتصاعدة، التقى

بالمرشحين للرئاسة وحضر منتدى لأصحاب المصلحة في الانتخابات، حيث دعا إلى عملية سلمية وإلى تسوية المظالم عن طريق الآليات القانونية.

46 - وفي 14 تموز/يوليه، قام الممثل الخاص بزيارة إلى كابو فيردي شجع فيها الرئيس خوسيه ماريا نيفيس وأصحاب المصلحة الوطنيين على مواصلة حماية مكاسبهم الديمقراطية والتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأثنى الممثل الخاص، في الأنشطة التي اضطلع بها في جميع أنحاء المنطقة، على الثقافة الديمقراطية لكابو فيردي والتزامها بالحوكمة الرشيدة كنموذج للمنطقة. والتقى الممثل الخاص، الذي زار غامبيا يومي 30 و 31 آب/أغسطس، بالرئيس أداما بارو، وأكد من جديد مواصلة دعم الأمم المتحدة لعملية العدالة الانتقالية، من خلال تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات. وزار الممثل الخاص أيضا غينيا - بيساو في 4 و 5 تموز/يوليه ومن 8 إلى 10 من تموز/يوليه، وفي 4 و 5 أيلول/سبتمبر، وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر، حيث عمل أيضا مع أصحاب المصلحة الوطنيين، ودعا إلى التعايش السلمي من أجل المضي قدما بالإصلاحات الرئيسية.

باء - لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

47 - للمضي قدما بإحراز تقدم في مجالات الخلاف الثلاثة المتبقية، عقد الممثل الخاص، بصفته رئيس لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، اجتماعين ثنائيين في أبوجا ودوالا في 28 و 29 أيلول/سبتمبر على التوالي، التزم الطرفان خلالهما بمواصلة الحوار البناء من أجل التوصل إلى حل. وأُحرز تقدم في التخطيط للترسيم المادي للحدود حيث يتم الانتهاء من التحضيرات لبناء مجموعة أخرى من 262 عمودا في شباط/فبراير 2024. وبذلك يظل هناك 221 عمودا نهائيا سيتم تشييدها بعد ذلك. وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة، أجرت اللجنة المختلطة في تشرين الأول/أكتوبر تقييما مشتركا سريعا للاحتياجات في قطاعات الصحة والمياه والطاقة في ثلاث مناطق في الكاميرون، بدعم من شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة.

جيم - تعزيز الشراكات الإقليمية ودون الإقليمية لمواجهة الأخطار العابرة للحدود والأخطار الشاملة التي تتهدد السلام والأمن

48 - واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تعاونَه مع الشركاء الإقليميين، بما في ذلك عن طريق خلايا الاتصال التابعة له لدى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا ولدى المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في نواكشوط. وواصل الممثل الخاص، جنبا إلى جنب مع المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل، الدعوة إلى دعم الشركاء للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بما في ذلك استراتيجيتها للتنمية والأمن للفترة 2023-2033 وبرنامج الاستثمارات ذات الأولوية للفترة 2023-2028، اللذين اعتُمِدا في اجتماع وزاري للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في 9 تموز/يوليه. وفي هذا الصدد، حضر المنسق الخاص والممثل الخاص أيضا الجمعية العامة الرابعة للتحالف من أجل منطقة الساحل في نواكشوط في 10 تموز/يوليه، التي دعت إلى تعزيز الحوار الإقليمي وإصلاح السياسات من أجل دعم التنمية، من بين أمور أخرى. وفي الفترة من 26 إلى 30 أيلول/سبتمبر، أوفد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وخلية الاتصال التابعة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في نواكشوط بعثةً مشتركة إلى مالي وتشاد، تبادلا خلالها الخبرات بشأن إشراك العالمات الإسلاميات الموريتانيات في توعية الفئات الضعيفة من السكان في المناطق النائية. وكما ذُكر أعلاه، أعلنت بوركينا فاسو والنيجر في 1 كانون

الأول/ديسمبر انسحابهما من جميع آليات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وفي 6 كانون الأول/ديسمبر أصدرت تشاد وموريتانيا بيانا مشتركا أعلنتا فيه حل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

49 - وخلال اجتماع مكتبي عقد في 16 تشرين الأول/أكتوبر، استعرض مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا تنفيذ خطة عملهما المشتركة واتفقا على أنشطة إضافية لتعزيز الدعوة إلى تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد ومدونة قواعد السلوك المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا (مدونة ياوندي لقواعد السلوك) بالإضافة إلى المزيد من الأنشطة المشتركة في عام 2024 بشأن الأمن المناخي وديناميات النزاع بين المزارعين والرعاة.

1 - ديناميات النزاع بين المزارعين والرعاة

50 - حافظ مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على تعاونه الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل التصدي للتحديات عبر الإقليمية المتصلة بديناميات النزاع بين المزارعين والرعاة في غرب ووسط أفريقيا. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر، أدت حلقةُ عملٍ عقدها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مع المساهمين في دراسات الحالات الإفرادية إلى إعداد تقرير عن التقدم المحرز والتحديات بشأن أفضل الممارسات التي تنفذها مجتمعات المزارعين والرعاة في مجال تسوية النزاعات. وسبقت حلقة العمل دورةٌ للفريق العامل الإقليمي المعني بديناميات النزاع بين المزارعين والرعاة نظمها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في 26 تشرين الأول/أكتوبر. ولعرض أفضل الممارسات المحلية، قام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وممارسون من المنطقتين دون الإقليميتين في 28 تشرين الثاني/نوفمبر باستعراض تقرير عن الممارسات السليمة بشأن ديناميات النزاع بين المزارعين والرعاة في غرب ووسط أفريقيا والتحقق من صحته، وأنشأوا مجتمعا إلكترونيا للممارسين.

2 - حوض بحيرة تشاد

51 - في إطار الجهود المشتركة الرامية إلى دعم البلدان في حوض بحيرة تشاد في مواجهة التحديات المتعددة في المنطقة، شارك الممثل الخاص في 27 أيلول/سبتمبر، إلى جانب الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا، في الاجتماع الرابع للجنة التوجيهية للاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد. وفي حين لوحظ تحسن في الحالة الأمنية في المنطقة، دعا الممثلون الخاصون إلى اتباع نهج كلي والتزموا ببذل مساعيهم الحميدة لإدامة الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية. وتمثلت إحدى النتائج الرئيسية للاجتماع في تمديد الاستراتيجية الإقليمية لمدة عام واحد وإصدار توجيه للجنة حوض بحيرة تشاد كي تنظر في استراتيجية إقليمية معدلة للتصديق عليها من جانب مجلس الوزراء في آب/أغسطس 2024. ولا يزال مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بوصفه رئيسا مشاركا لمجموعة الحوكمة التابعة للاستراتيجية الإقليمية، منخرطا في الجهود الرامية إلى تعديل الاستراتيجية.

52 - وفي أعقاب الجزاءات التي فرضتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على النيجر، منعت سلطات الأمر الواقع في النيجر القوات التابعة للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات المتمركزة في مالام فاتوري، نيجيريا، من عبور الحدود، ومنعت قائد القوة من زيارة النيجر. وعلقت أيضا بشكل مؤقت تقديم بعض التقارير إلى مقر القوة.

3 - استراتيجية الأمن عبر الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو

53 - لتعزيز العمليات الانتخابية السلمية، اجتمع الممثل الخاص مع الأمين العام لاتحاد نهر مانو في فريتاون ومونروفيا في 23 حزيران/يونيه و 16 آب/أغسطس على التوالي. وفي أعقاب لقاءات سابقة، دعا إلى استئناف الاجتماعات النظامية للاتحاد وإلى الاضطلاع بالمزيد من أنشطة الحوار المجتمعي، لا سيما في منطقة ينغا المتنازع عليها بين سيراليون وغينيا.

4 - القرصنة والسطو المسلح في البحر داخل خليج غينيا

54 - فيما يتعلق بالذكرى السنوية العاشرة في حزيران/يونيه 2023 لوضع مدونة ياوندي لقواعد السلوك، واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل العمل مع الشركاء في استعراض عملية تفعيل هيكل ياوندي. وفي 25 و 26 تموز/يوليه، شارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في اجتماع متابعة عُقِد في لواندا، كُلِّف فيه مركز التنسيق الأقاليمي لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للسلامة والأمن البحريين في وسط وغرب أفريقيا بوضع خطط عمل لتقييم مدونة ياوندي لقواعد السلوك وإجراء تقييم شامل لعملية تفعيل هيكل ياوندي. وفي وقت لاحق، في الفترة من 10 إلى 14 آب/أغسطس، اشترك في داكار مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في توفير منتدى لمركز التنسيق الأقاليمي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، والمركز الإقليمي للأمن البحري في غرب أفريقيا، ومركز التنسيق الإقليمي لضمان الأمن البحري في وسط أفريقيا، من بين أصحاب مصلحة آخرين، من أجل وضع الصيغة النهائية لخطط العمل المقترحة واعتمادها.

5 - الإرهاب والتطرف العنيف

55 - وبناء على دعوة وجهتها تركيا، حضرت نائبة الممثل الخاص في 26 و 27 تشرين الأول/أكتوبر اجتماعا في اسطنبول للفريق العامل المعني بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، اشتركت في رئاسته مملكة هولندا والكويت. ودعَت إلى مزيد من الدعم الدولي لمنطقة الساحل، ولا سيما فيما يتعلق بالتنمية والحوكمة الرشيدة. وأوصى المشاركون بمضاعفة الجهود من حيث التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات والاستخبارات، ومن حيث اعتماد نهج كلي.

56 - وفي 21 و 22 تشرين الثاني/نوفمبر، نظم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ندوة سنوية في مبور، السنغال، ركزت على قرار مجلس الأمن 2601 (2021) مع التركيز على العلاقة بين الأمن والحصول على التعليم والحوكمة في وسط منطقة الساحل وغرب أفريقيا. واعتمد المشاركون، الذين ضموا ممثلين عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجهات فاعلة رئيسية من البلدان الشريكة والمتأثرة ذات الصلة، وكيانات تابعة الأمم المتحدة، إعلانا انطوى على أمور منها دعوة الممثل الخاص إلى الاستفادة من مساعيه الحميدة، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين، من أجل

الدعوة إلى أن تعطي حكوماتُ المنطقة الأولوية للتعليم، ولا سيما في حالات الطوارئ، بوصف ذلك جدول أعمال سياسيا.

6 - الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ

57 - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير بعضَ التقدم في تنفيذ نداء داكار للعمل بشأن تغير المناخ والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل لعام 2022 الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وفي 5 أيلول/سبتمبر، نظم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا حدثا جانبيا في أسبوع المناخ الأفريقي في نيروبي للدعوة إلى فهم أفضل للنهج الترابطي بين المناخ والأمن، وتعزيز الحوار، وضمان تمويل المناخ لدعم التماسك الاجتماعي وبناء السلام.

58 - وتمشيا مع نداء داكار للعمل، الذي دعا إلى إجراء بحوث قائمة على الأدلة، واستكمالا للتقييمات السابقة في مالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا، أجرى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وشعبة السياسات والوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، في الفترة من 24 أيلول/سبتمبر إلى 6 تشرين الأول/أكتوبر، بناء على طلب المنسق المقيم، دراسة ميدانية في موريتانيا لتقييم الروابط بين تغير المناخ والسلام والأمن. واستُرشِد بالنتائج الأولية لهذه الدراسة في الزيارة الرفيعة المستوى التي أجراها شركاء صندوق بناء السلام إلى موريتانيا في الفترة من 22 إلى 27 تشرين الأول/أكتوبر.

59 - وفي 26 و 27 تشرين الأول/أكتوبر، شارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في حلقة عمل للخبراء بشأن المناخ والسلام والأمن المائي في انجمينا، أدت إلى تحديد تمويل خارجي لرئيس شبكة الشباب المعنية بالمناخ في منطقة الساحل من أجل عرض تجربة مالي في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في دبي. وبالإضافة إلى ذلك، شارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في منتدى الساحل المعني بالمناخ والسلام والأمن في باماكو من 9 إلى 11 تشرين الثاني/نوفمبر، مما ساعد على تعزيز فهم الشواغل المتعلقة بالمناخ.

7 - إصلاح قطاع الأمن، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية

60 - واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل عملية المسح المشتركة لمبادرات إصلاح قطاع الأمن مع مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية التابع لإدارة عمليات السلام، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب التنسيق الإنمائي. وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر، نظم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب التنسيق الإنمائي حلقة دراسية شبكية لتقديم توصيات بشأن دعم الأمم المتحدة للنهج الإقليمية إزاء إصلاح قطاع الأمن، من أجل المساعدة في تحديد طرق جديدة ومبتكرة لتعزيز الثقة بين مؤسسات قطاع الأمن والسكان المدنيين.

61 - وفي 13 و 14 أيلول/سبتمبر، شاركت في أبيدجان نائبةُ الممثل الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في عملية الإطلاق الرسمية للآلية المتكاملة لتحقيق الاستقرار الحدودي لغرب أفريقيا، وهي هيكل تنسيقي جديد يشترك في إدارته مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للهجرة ومكتب مكافحة الإرهاب للمشاريع الممولة دوليا الرامية إلى تعزيز إدارة الحدود.

دال – تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

62 – تواصلَ إحراز تقدم في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل من خلال تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى العاملة في مجال تنسيق مبادرات العمل الإنساني والتنمية والسلام. وواصل المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل، الذي مُدِّدت فترة ولايته حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، قيادة الجهود، جنبا إلى جنب مع الممثل الخاص، لتنسيق تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل داخل الأمم المتحدة ومع أصحاب المصلحة الإقليميين الرئيسيين. وفي 24 و 25 تشرين الأول/أكتوبر، حضر الممثل الخاص والمنسق الخاص في نواكشوط الاجتماعَ الثالث عشر للمبعوثين الخاصين لمنطقة الساحل. وحث الممثلُ الخاص الشركاءَ على الاستمرار في عملهم مع بلدان الساحل، ودعا إلى مواصلة دعم الهياكل القائمة مثل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات للحد من انعدام الأمن. وفي 14 كانون الأول/ديسمبر، حضر الأمين العام المساعد لشؤون أفريقيا والممثل الخاص والمنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل الاجتماعَ العاشر لفريق الاتصال التابع للائتلاف المعني بمنطقة الساحل في بروكسل. وخلال الاجتماع، أقر المشاركون بالديناميات السياسية المتغيرة، ولا سيما انسحاب بوركينا فاسو والنيجر من آليات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، مع التأكيد على ضرورة الاستفادة من الدروس المستقاة والحفاظ على جهد تعاوني متماسك بين الجهات الفاعلة الإقليمية.

63 – وبالتعاون مع مكتب التنسيق الإنمائي، دعم المنسق الخاص أفرقة الأمم المتحدة القطرية لكفالة أن تتضمن أدوات السياسات والبرمجة الركائزَ الاستراتيجية لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل والمجالات ذات الأولوية لخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل. وفي هذا السياق، تم توسيع نطاق عدة برامج، لا سيما فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار في حوض بحيرة تشاد ومنطقتي ليبتاكو – غورما؛ ومبادرات التنمية المتكاملة عبر الحدود بين السنغال ومالي وموريتانيا؛ وآليات الإنذار المبكر والتعاون بين بنن وبوركينا فاسو وتوغو. ولدى توسيع نطاق الشراكات في إطار النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، أشرك المنسق الخاص بانتظام جهات فاعلة أخرى غير تابعة للأمم المتحدة، وقام، في جملة أمور، بعقد حلقة عمل تدريبية في الفترة من 6 إلى 9 تشرين الثاني/نوفمبر لتبادل الآراء بشأن أفضل الممارسات. وأدخل المنسق الخاص ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة نظما جديدة للبيانات كشفت عن توسع "اقتصاد الاتجار" الذي يقوض جهود تحقيق الاستقرار، وشرعا في عملية تحليل تجريبية تنبؤية مشتركة بين الوكالات وشاملة لجميع الركائز.

هاء – تعزيز الحوكمة الرشيدة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني

64 – واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مساعدة الشركاء الإقليميين في تعزيز الحوكمة الرشيدة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وإدماج المنظور الجنساني. وفي 1 و 2 آب/أغسطس، دعم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تنظيم مؤتمر إقليمي لنقابة المحامين في غرب أفريقيا في أكرا برئاسة وزير الشؤون الداخلية في غانا. وشجع الممثل الخاص نقابات المحامين الوطنية والإقليمية على الاضطلاع بدورها في توطيد الديمقراطية.

65 - وفي إطار الاضطلاع بأنشطة الدعوة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومنظور الشباب، نظّم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحكومة كابو فيردي، منتدى الشباب السنوي الثالث لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، الذي حضرته مجموعات ومنظمات شبابية إقليمية وكيانات تابعة للأمم المتحدة وشركاء ماليون. واعتُمد في إطار هذا الحدث التاريخي، الذي اشترك في رئاسته رئيس وزراء كابو فيردي والممثل الخاص، نداء منديلو إلى العمل، الذي شدد، في جملة أمور، على ضرورة إجراء إصلاحات في قطاع التعليم، والحصول على التمويل لبدء الأعمال التجارية، وإشراك الشباب في عمليات الوساطة.

66 - وفي 10 آب/أغسطس، شارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في اجتماع مشترك في داكار بين الاتحاد الأفريقي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وُضعت فيه خطة عمل استراتيجية لشبكة وسيطات المجتمع المحلي التابعة لمنتدى المرأة بالمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وفي الفترة من 18 إلى 22 أيلول/سبتمبر، عقد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الاجتماع السنوي للفريق العامل المعني بالمرأة والشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، الذي نُظِّم بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واعتَمدت خلاله 121 امرأة وشابا بيانا مشتركا وقرروا إنشاء فريق للاستجابة السريعة من أجل المساعدة في الحوارات السياسية والوساطة من أجل السلام في المنطقة.

رابعا - ملاحظات وتوصيات

67 - في حين تتطلب التحديات المتعددة والمترابطة التي تواجهها منطقة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تقديمَ دعم دولي أكبر واتخاذَ إجراءات حاسمة، أشعر بالتفاؤل إزاء استمرار تعزيز الحوكمة الديمقراطية في بعض البلدان، ولا سيما في ليبيريا، حيث مارس المواطنون بشكل سلمي حقَّهم المدني في اختيار زعيمهم المقبل. وإن التقدم المطرد المحرز في غامبيا بشأن إصلاحات العدالة الانتقالية أمر مشجع ولكن تنفيذه الكامل سيتطلب دعما من الشركاء الدوليين. وأدعو جميع أصحاب المصلحة السياسيين والوطنيين في غامبيا إلى التحرك بسرعة وحزم لاستكمال عملية الإصلاح الدستوري من أجل وضع دستور جديد يمثل حقا تطلعات شعبها.

68 - وإن حل البرلمان في غينيا - بيساو، بعد أقل من ستة أشهر من الانتخابات التشريعية الأخيرة، أمر مثير للقلق. وأحث جميع أصحاب المصلحة السياسيين على الدخول في حوار بناء من أجل استعادة المؤسسات الوطنية والإسراع في استكمال مراجعتها الدستورية. وبالمثل، أدعو الأطراف السياسية الفاعلة في سيراليون إلى المشاركة البنّاءة وبحسن نية من أجل تنفيذ اتفاق الوحدة الوطنية، وذلك بهدف زيادة توطيد السلام والحوكمة الديمقراطية على نحو يصب في مصلحة الشعب.

69 - ومن دواعي القلق بطء وتيرة التقدم في مجال استعادة النظام الدستوري في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ويأتي ذلك في ظل تزايد وتيرة الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة وانتشار الإرهاب والتطرف العنيف من منطقة الساحل إلى الدول الساحلية. وسيتطلبُ انسحابُ بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وحل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة التابعة لها اتباع نُهج جديدة وفعالة للتصدي للتهديدات الأمنية واحتياجات التنمية في منطقة الساحل.

70 - وإذ أحيط علما بنتائج الدورة العادية الرابعة والستين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أكرر دعوتي للبلدان التي تمر بمراحل انتقالية سياسية إلى تعزيز تعاونها وحوارها مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الهيئات الإقليمية والدولية من أجل العودة إلى الحكم الدستوري في الوقت المناسب. وسيظل ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل منخرطا مع الشركاء لدعم الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى العودة إلى النظام الدستوري لما فيه مصلحة السكان المتضررين وتوطيد الديمقراطية على المدى الطويل. وأدعو جميع الدول الأعضاء وشركاءنا الإقليميين ودون الإقليميين إلى مضاعفة الجهود وتوفير القدرات والموارد الكافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة في المنطقة دون الإقليمية.

71 - ولا يزال انعدام الأمن على نطاق واسع يؤثر سلبا على الحالة الإنسانية، مما يزيد من تفاقم المعاناة الإنسانية، مع تشريد السكان على نطاق واسع داخل الحدود وعبرها. وأدعو حكومات المنطقة والشركاء الدوليين إلى دعم النهج الشاملة التي تعالج الأسباب الجذرية لانعدام الأمن وتوفر التمويل المستدام للاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد. ويجب على قوات الأمن في المنطقة الالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أثناء عمليات مكافحة الإرهاب، ويجب على البلدان المعنية أن تنشئ على وجه السرعة آليات مستقلة للتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان بهدف تقديم الجناة إلى العدالة وضمان المساءلة واستعادة الثقة. وستواصل الأمم المتحدة دعم الجهود الرامية إلى التصدي لانعدام الأمن ومعالجة الأسباب الجذرية للتطرف العنيف والإرهاب، والشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، وتلبية الاحتياجات الإنسانية، بسبل منها تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل.

72 - ومن التطورات الجديرة بالترحيب زيادة تمثيل المرأة في المناصب التي تشغل بالانتخاب والتعيين، ولا سيما في أعقاب الانتخابات الأخيرة في سيراليون وكوت ديفوار. وأدعو جميع الجهات صاحبة المصلحة، ولا سيما الحكومات والأحزاب السياسية، إلى النهوض بالتشريعات المتعلقة بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين وإلى ضمان التنفيذ الفعال للصكوك القائمة.

73 - وأرحب بالتقدم المستمر الذي تحرزه لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة وأشجع جميع الأطراف المعنية على المثابرة بحسن نية في جهودها الرامية إلى تمكين إنجاز ولاية اللجنة.

74 - وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بتعزيز شراكتها مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الكيانات دون الإقليمية من أجل النهوض بتوطيد السلام والحوكمة الديمقراطية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأود أن أعرب عن تقديري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وجميع الشركاء في المنطقة على تعاونهم المستمر مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. كما أود أن أعرب عن تقديري للممثل الخاص ولموظفي مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة على جهودهم المتواصلة لتعزيز السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.